المقرر IG 17/16: توصيا□□لاجتما□□لثاني عشر للجنة□لبحر□لمتوسط للتنمية□لمستد□مة

إن الاجتماع الخامس عشر للأطراف المتعاقدة،

إذ يعيد تأكيد أهمية لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة باعتبارها هيئة استشارية للأطراف المتعاقدة ومكانها في منظومة إدارة خطة عمل البحر المتوسط ودورها في تنفيذ استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة،

إذ يعترف بأن وظيفة لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة هي تقديم توصيات ملائمة إلى اجتماعات الأطراف المتعاقدة، من خلال أمانة خطة عمل البحر المتوسط، على أساس تحليل شامل،

إذ يشير إلى التوصيات ذات العلاقة بخطة العمل المعتمدة في قمة جوهانسبرج العالمية للتنمية المستدامة وكذلك أهداف ومجالات العمل ذات الأولوية لاستراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة،

إذ يضع في اعتباره أن إدارة الطلب على المياه هي جزء متكامل من الإدارة المتكاملة لموارد المياه،

إذ يضع في اعتباره أيضاً أن تنمية الطاقة في البحر المتوسط ينبغي أن تساهم في التنمية المستدامة للمنطقة وخاصة من خلال تعزيز ضمان الإمدادات ومكافحة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وخفض التلوث المتصل بها على المستوى المحلي والإقليمي وتعزيز الحصول على الطاقة وخدمات الطاقة وتحسين كفاءة الطاقة،

إذ يقدر أن هذه التحديات ترتبط عن كثب بالتحديات الاجتماعية الاقتصادية والبيئية، ولا سيما تغير المناخ، الذي تواجهه أيضا بلدان البحر المتوسط،

يقرر الموافقة على توصيات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة خلال الاجتماع الثاني عشر (إسطنبول، تركيا، 30-31 أيار/مايو 2007) بشأن (1) إدارة الطلب على المياه، (2) الطاقة وتغير المناخ، (3) الطاقة والتنمية المستدامة في البحر المتوسط المرفقة على التوالي باعتبارها المرفق الأول والمرفق الثاني والمرفق الثالث بهذه الوثيقة.

المرفق الأول

توصيات بشأن إدارة الطلب على المياه

قام الاجتماع الثاني عشر للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة (إسطنبول، تركيا، 30-31 أيار/مايو 2007) باجراء تحسينات والموافقة على التوصيات التي انبثقت عن الفريق العامل بشأن إدارة الطلب على المياه، المعقود في زاراكوزا، أسبانيا، آذار/مارس 2007.

1- توصي لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة أن تقوم السلطات السياسية الوطنية لبلدان البحر المتوسط:

"1 بأن تشمل، طبقاً لتوجهات استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة، إدارة الطلب على المياه، في الاستراتيجيات الوطنية ذات الأولوية وتعزيز تنفيذها، من ناحية، من خلال وضعها سنوياً على أساس الأهداف الإقليمية والأهداف الوطنية للكفاءة، ومن ناحية أخرى – من أجل تحقيقها – من خلال حشد، متعلق بالعدالة الاجتماعية، الأدوات والوسائل التقنية المختلفة، ولكن أيضاً الناظمة أو المعيارية أو التعريفية أو المالية أو التعاقدية أو أدوات السوق والوسائل المتاحة لها؛ وعلاوة على ذلك، تنسيق تنفيذها ومتابعتها وتقييمها في السياسات القطاعية المختلفة، ولا سيما في ميادين الزراعة والطاقة والسياحة والبيئة وتنمية الأراضي،

"2 بالعمل على تكامل المشاكل المتصلة بإدارة الطلب على المياه على النحو اللائق في المشاكل البيئية العالمية، مثل تغير المناخ وصيانة التنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي،

"3 بتعزيز الحشد وإضفاء طابع المسؤولية، على الأصعدة الإقليمية المختلفة، المرتبطة سواء بالبيئة الريفية أو الحضرية، للأطراف الفاعلة المختلفة المعنية بإدارة الطلب على المياه للجمعيات العامة والأكاديمية والخاصة ذات العلاقة من خلال الأخذ في الاعتبار بصورة خاصة دور النساء في هذا الميدان، وأيضا، دعوة الشركاء والقطاعين الخاص والعام – ولا سيما الجهات المانحة – للمساهمة في الأنشطة والعمليات والاستثمارات الناتجة عن ذلك،

"4 باتخاذ جميع التدابير الضرورية لزيادة وعي الجمهور بإدارة الطلب على المياه – ولا سيما من خلال أنشطة التثقيف البيئي، وأساساً بواسطة إعلام الجمهور بشأن التحديات المتضمنة وبواسطة التعريف بالممارسات الجيدة ذات العلاقة وتنفيذها والاستفادة منها، وخاصة المتعلقة بصيانة شبكات توزيع المياه والاستهلاك الفردي لمياه الشرب وترشيد الاستخدام في الزراعة كوظيفة للسياق الجغرافي وحماية النظم الإيكولوجية،

"5 بتقييم التقدم المحرز، كل سنتين، في إدارة الطلب على المياه وبالتالي تعزيز إدراج إدارة الطلب على المياه في نظم المعلومات الوطنية بشأن المياه؛ وأيضا، القيام بتوثيق المؤشرات المختلفة ذات العلاقة، التي اعتمدتها استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة، لدعم التعاون العلمي والمؤسسي الإقليمي لتعزيز إدارة الطلب على المياه.

2- وفضلاً عن ذلك، تتوقع لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة من الخطة الزرقاء، بالتعاون مع شركائها:

"1 تقديم تقرير كل سنتين عن التقدم المحرز في البحر المتوسط في ميدان إدارة الطلب على المياه

"2 المساهمة في إنشاء خلاصة وافية عن الممارسات الجيدة في ميدان إدارة الطلب على المياه

"3 تنظيم حلقة العمل الإقليمية الرابعة بشأن إدارة الطلب على المياه في عام 2012.

3 تؤكد أيضاً لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة على الحاجة إلى تنمية تآزرات مع المبادرات الحالية مثل مبادرة المياه للاتحاد الأوروبي – مكوّن البحر المتوسط، و,GWP-Med, EMWIS وما إلى ذلك.

4

المرفق الثاني

توصيات بشأن الطاقة وتغير المناخ

خلال الاجتماع الثاني عشر للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة (إسطنبول، تركيا، 30-31 أيار/مايو 2007) توصلت الدورة الخاصة بشأن الطاقة وتغير المناخ إلى:

1- يوصى بوجوب تنفيذ الفصل 2-2 من استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة بشأن الطاقة وتغير المناخ دون مزيد من التأخير. وفي هذا السياق، ينبغي أن تشمل الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة المسار العام للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة وشواغل تغير المناخ، بما في ذلك التكيف. وطبقاً لآخر نتائج الفريق الحكومي الدولي لتغير المناخ، زاد التهديد الذي يفرضه تغير المناخ زيادة كبيرة منذ إعداد استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة.

2- هناك حاجة لتقييم الآثار الاجتماعية الاقتصادية لتغير المناخ في البحر المتوسط، ولا سيما للمجموعات الأكثر ضعفاً. وينبغي أن يستكمل هذا بتحديد الاحتياجات القطرية المحددة وتقييم الضعف.

3- يطلب منهج ذو شقين لسياسة الطاقة. ويعوق التركيز على جانب الإمداد، أي، توافر نظم طاقة نظيفة يمكن تحملها، الحاجة إلى تكنولوجيا نظيفة ولكن يمكن تحملها. ولهذا من الأهمية أيضاً التركيز على جانب الطلب. وبشكل خاص، هناك حاجة للعمل بشأن كفاءة الطاقة (في المدن وفي المباني وفي القطاع الصناعي) وادخار الطاقة.

4- إن من المهم أن ترسل الأسعار الإشارة الصحيحة، بالرغم من وجوب ملاحظة أن هذا ليس القيد الوحيد على استخدام الطاقة المستدامة وحماية المناخ. ومن خبرة بعض البلدان، بالرغم من أن الأسعار يمكن أن تعكس التكاليف البيئية بوضوح أكثر، هناك حد لمقدار الإعانات التي يمكن خفضها. وهذا النوع من الإصلاح له آثار اجتماعية كبيرة، ولا سيما في بعض البلدان، حيث لا تتاح الطاقة بما فيه الكفاية لتلبية الاحتياجات الأساسية. ومع ذلك من الأهمية أيضاً إدراك أن مخططات توفير الطاقة الجديدة تقوم على أساس نظم طاقة مستدامة وصديقة للمناخ.

5- هناك حاجة للتعاون والتضامن عبر البحر المتوسط، فيما بين بلدان الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب، عند أي مستوى إداري، مع تركيز على بناء القدرات والاستثمار.

6- هناك حاجة لزيادة جذب بلدان البحر المتوسط لمشروعات آلية التنمية النظيفة.

7- يمكن أن يكون لتمويل مؤسسات التمويل الدولية أثر كبير على الطاقة وتغير المناخ من خلال اختيار مشروعات تمول في قطاعي الطاقة والنقل. وللتقدم بالاستثمارات في الطاقة المتجددة والتغلب على العقبات في المستقبل، يوصى بتفكير عميق بشأن أسباب عدم تحقق الاستثمارات الفعلية في مشروعات الطاقة المتجددة وآلية التنمية النظيفة في المنطقة، التي لا تذهب أبعد من وضع دراسات جدوى. وينبغي أن يبدأ هذا بتمرين جرد يستكشف هذه المسائل. ويبدو أن التمويل ليس عائقاً كبيراً، ولكن هناك حاجة لالتزام أقوى على المستوى الوطني للدخول إلى هذا السوق، بما في ذلك التزام بالموارد المالية.

8- هناك حاجة لاستخدام أدوات مثل التقييم البيئي الاستراتيجي وتقييم أثر الاستدامة للسياسات والمشروعات في القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل الطاقة والنقل. وينبغي أن يحدث هذا على مستويات ثلاث: الوطني ودون الإقليمي (العابر للحدود) والإقليمي (الدولي). ومن خلال أدوات مثل التقييم البيئي الاستراتيجي، يمكن إقامة الصلة بين سياسات الطاقة الوطنية والالتزامات الإقليمية باستراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة.

9- بسبب أهمية قوة المثال، يوصى باستخدام أكبر للمشتروات العامة الخضراء، بحيث تستهدف استراتيجيات المشتروات للحكومات خيارات صديقة للمناخ.

10- السعي بنشاط لتنمية تآزرات مع الشراكة الأوروبية المتوسطية وتحالف جوهانسبرغ للطاقة المتجددة ومبادرة الطاقة للاتحاد الأوروبي والصندوق العالمي لكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة وجماعة الطاقة المستدامة الأوروبية وما إلى ذلك

المرفق الثالث

توصيات بشأن الطاقة والتنمية المستدامة في البحر المتوسط

قام الاجتماع الثاني عشر للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة (إسطنبول، تركيا، 30-31 أيار/مايو 2007) باجراء تحسينات والموافقة على التوصيات التالية التي تمخضت عن "حلقة العمل بشأن الطاقة والتنمية المستدامة في البحر المتوسط"، المعقودة في موناكو، آذار/مارس 2007.

1- توصي لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة بأن تقوم السلطات السياسية الوطنية لبلدان البحر المتوسط:

"1" بأن يشمل، طبقاً لتوجهات استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة، استخدام الطاقة الرشيد وتنمية الطاقة المتجددة في الأولويات الاستراتيجية الوطنية وترجمة الأهداف الإقليمية ذات العلاقة على المستوى الوطني إلى أهداف واضحة وطموحة، متفاوتة حسب القطاع وعلى مراحل من الزمن، بحلول عام 2008، على شرط أن تكون واقعية.

"2" بدعم الأطر الناظمة والمؤسسية الحالية، على شرط أن تكون واقعية، بحلول عام 2010، لتعزيز تطوير استخدام الطاقة الرشيد والطاقة المتجددة وكذلك استراتيجيات حشد مختلف الأدوات والوسائل المالية والتعريفية والسوقية المتاحة لها، مع الأخذ في الاعتبار السياقات المحلية التي تفضل المشروعات ذات النطاق الصغير والمشروعات الصناعية،

"3" بتشجيع إيصال الوعي البيئي العام بشأن مسألة استخدام الطاقة الرشيد والطاقة المتجددة، ولا سيما بواسطة وضع برامج للتثقيف البيئي تركز على هذه المسائل؛ وأيضا، إنشاء أدوات للمشاركة الفعالة لمختلف فئات الأطراف الفاعلة، ولا سيما النساء، في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الطاقة الرشيد وتشجيع الطاقة المتجددة،

"4" بأن تقدم إلى الشركاء العامين والخاصين، ولا سيما الجهات المانحة، مشروعات بشأن استخدام الطاقة الرشيد وتعزيز الطاقة المتجددة، بينما تضمن تنسيق تدخلاتها على مختلف الأصعدة الإقليمية ذات العلاقة،

"5" بضمان متابعة وتقييم السياسات والأعمال المضطلع بها في مجالات استخدام الطاقة الرشيد والطاقة المتجددة، بواسطة تقاسم وتوثيق المؤشرات ذات العلاقة التي تضعها المنظمات المختصة، ولا سيما المستخدمة في استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة،

"6" بدعم التعاون الإقليمي في استخدام الطاقة الرشيد وتعزيز الطاقة المتجددة، ولا سيما بواسطة الدعم المتبادل لقدرات البحث والتقييم وتقاسم الممارسات الجيدة.

2- وفضلاً على ذلك، تتوقع لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة من الخطة الزرقاء، بالتعاون مع شركائها:

"1" المساهمة في جمع المعلومات في ميدان الطاقة تكون واضحة ويعتمد عليها ويجري تحديثها بانتظام ومقارنتها من بلد إلى بلد،

"2" مواصلة عملها المنظوري في قطاع الطاقة بواسطة وضع سيناريوهاتها على أساس افتراضات مصاغة بوضوح، ولا سيما الجوانب الاقتصادية،

"3" تنفيذ تحليل أكثر عمقاً للترابط بين تغير المناخ والطاقة من خلال تكامل تقدير التكلفة لتغير المناخ وتدابير التكيف معه والتخفيف منه،

"4" إعداد، كل سنتين، تقرير عن التقدم المسجل في البحر المتوسط في ميداني استخدام الطاقة الرشيد والطاقة المتجددة بواسطة وضع وتوثيق مؤشرات متقاسمة وذات علاقة، موضوعة طبقاً لمنهجيات تم اختبارها والمساهمة في إنشاء منتدى لتبادل الممارسات الجيدة.